

الجمهورية اليمنية  
مركز الدراسات والبحوث اليمني

# الأسس الاقتصادية

## للمجتمع المدني

د . عبد القادر علي عبده البنا

## أسس الاقتصادية للمجتمع المدني ودوافع الحراك الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في اليمن . \*

د / عبد القادر علي عبده

المقدمة:

بعد اظهار قيادتي شطري اليمن عام ١٩٨٩م استعدادا غير مسبق للتنازل عن مواقفهما السياسية والايديولوجية المتعارضة والمتصلبة ، وبعد اتفاقهما المفاجئ على تبني نزعات جديدة تطالب إقامة مجتمع مدني واعتماد الخيار الديمقراطي اساسا لبناء الدولة الموحدة ... برزت الكثير من الاجتهادات لتفسير اسباب ذلك التحول المفاجئ في المواقف وتقييم مدى جديته ومصداقيته.

وكان المدخل الاقتصادي قد ورد ضمن التعليقات لأسباب قبول القيادتين بإنجاز الوحدة على ذلك النحو الذي أدهش الكثيرين، فقد اعتبرت الازمة الاقتصادية للنظامين، بعد ان اخذت تفقدتهما شرعيتها تدريجا من أهم الحوافز المعجلة بقرار التوحيد . كما اعتبر تجنب القيادتين ابرام أي اتفاقات ملزمة للخوض في معالجات جادة لبنية النظام الاقتصادي أو لتحديد الاتجاهات الرئيسية لإصلاحه في مجرى عملية الدمج واعادة بناء انظمة وهياكل الدولة الموحدة .. اعتبر ذلك تعزيزا للاقتراض القائل بان الهروب الاول من مثالب الأزمة الاقتصادية نحو الوحدة كان ينبغي الحاقه بهروب اخر من الخوض في التفاصيل الاقتصادية للهدف الوحدوي . فالخوض فيه كان لا بد وان يقود الى شيء من التقييم للماضي ومحاولة لأخذ بالأفضل وكذا الى التعاطي مع مكامن الازمة الفعلية للنظامين السابقين التي سنتال بدورها من النظام الجديد ، مالم يتم الاتفاق على اصلاحه قبل دمجها<sup>(١)</sup> وذلك امر لم تكن القيادتان حريصتين على اثارته جديا قبيل الوحدة ، لكن تأجيله أيضا ولفترة طويلة بعد الوحدة لم يكن امرا سهلا ، فبمجرد بدء التعاطي الجدي

\* دراسة مقدمة لندوة : الثورة اليمنية – ثلاثة عقود من التحديات والمتغيرات صنعاء، ٧-١٩ أكتوبر ٢٠٠٠م، منشور في كتاب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢- كتابات وابحاث ،إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء، ٢٠٠٢ - كما نشرت على موقع المرصد اليمني لحقوق الانسان : WWW.YOHR.ORG

معها اخذت الخلافات في الاتساع والحدة لتصل درجة الصراع المسلح وتخلق تبعات خطيرة ومتشعبة. واستمرارا لنفس ذلك البعد الاقتصادي في التعاطي مع تجربة الوحدة سنحاول هنا الاجابة على بعض الاسئلة المفسرة لظاهرة التبنى المفاجئ للديمقراطية في اليمن وانتشار النزعات المطالبة بإقامة المجتمع المدني ، في اوساط نخب سياسية وقوى اجتماعية كانت الى وقت قريب جدا لا تطالب بغير "الانظمة الشمولية" بديلا. ان إبرام اتفاق الوحدة التاريخي كان يعني القبول بقيام دولة تتبنى في دستورها نهجا ديمقراطيا برلمانيا ، وهو النهج الذي اعتبره اليمنيون حتى عهد قريب حتماً بعيد المنال ، وقد اعتقد الكثيرون ان الوصول الى مثل ذلك الاتفاق كان مستحيلا لو لم يشهد العالم خلال نفس المرحلة تلك التحولات الجارفة التي فرضت توجهاتها في العالم اجمع ودفعت الكثير من الانظمة والقوى المتسلطة الى البحث عن سبل وصيغ ملائمة وعاجلة للتكيف مع مقتضيات العصر الجديد وارهاساته ذات الصبغة الديمقراطية الغربية . ولقد قدر لليمن نتيجة لذلك ان تحتل موقعها ضمن قائمة البلدان الاكثر تأثرا بتبعات وافرازات مرحلة انحسار الحرب الباردة وانتشار الافكار الليبرالية الجديدة المبشرة بخيرات السوق وفضائل "يدها الخفية" ومع ان المفاهيم الملازمة للنموذج الغربي للديمقراطية ، كمفهوم المجتمع المدني ، واحترام حقوق الانسان . وما الى ذلك قد لقيت اهتماما متزايدا بعد تحقيق ، واحترام حقوق الانسان وما الى ذلك قد لقيت اهتماما متزايدا بعد تحقيق الوحدة ( بما في ذلك الاهتمام الشكلي الواسع من قبل الجهات الرسمية ) ، ومع ظهور خطوات اجرائية غير مسبوقة في طريق التكوين المؤسسي والقانوني للمجتمع المدني ، الا ان ممارسة الديمقراطية في الواقع العملي خلال التسعينات واجهت الكثير من العثرات والمخاطر ، التي اصبحت تثير اسئلة صعبة جدا حول طبيعة ومضمون التحول الديمقراطي الذي تحاول اليمن القيام به ، ومدى توافر مقومات

هامة لظهور مؤسسات المجتمع المدني، الكفيلة بتأمين المسار اللاحق للعملية الديمقراطية، وهي الاسئلة التي تدفعنا للبحث في خلفيات هذه التجربة، مركزين على جانب هام من الأسس التي تركز عليها الممارسة الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني، عامة، ونقصد بها الأسس الاقتصادية، وسنحاول من خلال البحث الاجابة على عدد من الاسئلة الاكثر اهمية في هذا السياق مثل:

- ماهي دوافع ومضامين الخيار الديمقراطي المتبني حاليا في اليمن؟ وما الذي نغنيه بالأسس الاقتصادية للمجتمع المدني؟ وكيف تساعد على ارساء دعائم التحول الديمقراطي؟
- ما علاقة و مواقف كل من الدولة، القطاع الخاص وبقية القوى الاجتماعية والسياسية في ارساء الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني؟ وكيف نفسر التناقضات في مواقف بعضها تجاهه؟
- ما الذي يقدمه نهج الاصلاحات الاقتصادية المتبني حاليا للحريات الاقتصادية ولمؤسسات المجتمع المدني،؟

## 1. المجتمع المدني والحراك صوب الديمقراطية : المفهوم ، المضمون ، الأسس الاقتصادية .

ان معظم التصورات والتعريفات لما أسمى بالمجتمع المدني، ظلت في الغالب تخرج من تحت عباءة المفاهيم التقليدية الغربية لتلك الظاهرة كما جسدها تجربة بلدان غرب أوروبا وأمريكا، وكما صورتها رؤى وتقييمات مفكريها الليبراليين على اختلاف مواطنهم ومراحلهم ومدارسهم .

وتحرص الليبرالية الجديدة بدورها، معتمدة على ترسانة وسائلها وادواتها التبشيرية المعاصرة ، بما فيها المؤسسات الدولية والافراد ، على أن يكون ذلك النموذج الغربي ، بإطاره العام اساسا مرجعيا لقياس شروط تكون المجتمع المدني في مختلف البلدان . وهي تربط مفهومة من حيث المبدأ ، بتحقيق الديمقراطية الليبرالية على الصعيد السياسي ، ونمط التنمية الرأسمالي ، المرتكز على المشروع الخاص على الصعيد الاقتصادي . لكنها من الناحية العملية "تكيل بأكثر من مكيال " لتحديد مدى التجاوز في استلاب الحقوق والحريات المجسدة لذلك المبدأ، وبالأخص منها الحريات الاقتصادية.

وبالنظر الى التعقيدات المنهجية، التي تواجه محاولات البحث في ظاهرة المجتمع المدني ، وتطبيقاتها المعاصرة على ظروف البلدان النامية خاصة ، ومع عدم ادعائنا بامتلاك معايير واسس مغايرة كليا لما يتبناه اولئك من تقييمات للمجتمع المدني بمفهومه المعاصر، فإننا ونحن بصدد تتبع مقومات تكون المجتمع المدني ، في بلد متخلف اقتصاديا واجتماعيا كاليمن سنحرص على التعاطي مع هذه الظاهرة انطلاقا من الاعتبارات التالية:

---

أ - المجتمع المدني بمعناه المعاصر ليس نموذجاً ذا وجه واحد ، وليس له تركيبته الثابتة من الصفات والملامح . فأوجهه يمكن ان تتعدد بتعدد اساليب ودرجات تأمين الحقوق والحريات المدنية للإنسان أكان ذلك في اطار مجتمع واحد او فيما بين مجتمعات عدة . كما يمكنه ان يشهد تطوراً تدريجياً وارتقائياً ضمن أنظمة مختلفة من العلاقات الاقتصادية - الاجتماعية.

فما تم احرازه من حريات وحقوق مدنية وتكوينات اجتماعية اثر قيام الثورات البرجوازية في بلدان اوربا الغربية ،خلق درجة معينة وشكلاً محدداً للمجتمع المدني ،وهو الشكل الذي اصبح من غير الممكن الاكتفاء بالقبول بكثير من سماته في اربعينات القرن العشرين مثلاً ، أي بعد ان تنوعت واتسعت انماط الضمانات الاقتصادية وغيرها من الحقوق المدنية ، وبعد ظهور اليات جديدة كلياً للتنظيم والتوجيه الاقتصادي ( فرضها قيام نظام اشتراكي نقيض ومنافس للرأسمالية ) . حينها كان لا بد للمجتمع المدني ان يكتسب شكلاً اكثر تطوراً عن سابقه ، وهو ايضا الشكل الذي خضع لتطورات لاحقة كثيرة فرضتها التعديلات في العلاقات الرأسمالية الملازمة للتحويلات العاصفة للمجتمع الصناعي في أواخر القرن العشرين.

ومن جانب اخر فان الكثير من الحركات الاجتماعية والسياسية ، في بلدان لا تمت بصلة للغرب الرأسمالي وينتمي بعضها الى بلدان "العالم الثالث" مارست وتمارس دوراً فاعلاً لإرساء دعائم المجتمع المدني ،ومنها ما تحققت له انجازات ملموسة على ذلك الطريق. وتجارب مثل هذه البلدان يمكنها ان تقدم نماذجها ودرجاتها الخاصة للسير صوب المجتمع المدني ، بغض النظر عن درجة محاكاتها للنموذج الغربي . فالاختلافات الحضارية ، والثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، بين بلدان ومجتمعات العالم المعاصر لا بد لها ان تعيق امكانية

---

تكرار السير صوب المجتمع المدني بنفس مسار ومراحل تطوره في الغرب، لكنها بالمقابل لن تعيق امكانية تحقيق خطوات متباينة او متباطئة صوب الشكل الاكثر نضجا وتقدما للمجتمع المدني، حتى من قبل المجتمعات المختلفة ذاتها.

ب - وفيما يخص الملامح الجوهرية التي نعتقد أنها تهيء للمجتمع ( أياً كان ) لاكتساب صفات المجتمع المدني فنكمن اساسا في مدى تشكل ذلك المزيج من البنى والعلاقات والممارسات الاجتماعية والحقوقية التي يشعر الانسان من خلال وجودها ، وعبر آليات عملها وتأثيرها، ان حرياته الاساسية وحقوقه المدنية مكفولة ، وانه اصبح " حرا في تحديد خياراته وقراراته الاقتصادية والاجتماعية ، والسياسية والعقائدية ، واصبح مسؤولا عن ذلك الاختيار وعما يترتب عنه من نتائج"<sup>(٢)</sup> . واكتساب انسان ذلك الكيان الاجتماعي لمثل هذه الصفات ، يعني بكلمات اخرى، ان ذلك الكيان وصل درجة من تطوره، بلغت فيها القوى والتكوينات الاجتماعية - السياسية درجة من التطور وحرية الحراك والفاعلية ، تؤهلها لفرض قيم وممارسات نابذة للتسلط ، عبر بناء وتطوير اطار قانوني يشكل اساسا ملزما للممارسة الديمقراطية ، التي يتمكن المجتمع بواسطتها من:

• تحجيم قدرة الدولة على ممارسة التسلط ازاء المواطنين بوضع قيود صارمة على ممارسة السلطة.

• تدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في اطار القانون

• ادارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سليمة ومنظمة<sup>(3)</sup>.

ج - أما الأسس الاقتصادية لتنظيم المجتمع وفقا لضوابط وقواعد مدينة فهي تشمل على ركنين اساسيين:

" الاول : الملكية الخاصة باعتبارها اسلوبا وشكلا للاستحواذ على نتاج النشاط الجاري او على مردود ما سبق اكتنازه من الثروة ، مع امكانية اعادة انتاج وتنمية هذه الثروة .

الثاني : توفر موارد اجتماعية أو حكومية بهذه او تلك من الاشكال والاحجام كمصدر ضروري لا غنى عنه لتكوين بيئة عامة للتأمين المعيشي ، وفي نفس الوقت للحماية الاجتماعية لوضع

الانسان باعتباره مواطناً حراً<sup>(4)</sup> "

ولا شك ان امكانية ودرجة التكامل والتوفيق بين هذين الركنين الهامين من اسس المجتمع المدني متعلقة بمستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي وبمدى قدرة المجتمع على ترسيخ نظام اقتصادي يلعب في رأس المال الخاص والاستثمارات الفردية دوراً اقتصادياً حاسماً ، ولكن مع توفير موارد اجتماعية كافية لا شباع حاجات الناس الحيوية والضرورية ، بحيث يغدون في غنى عن أي تدخل مفرط للدولة في الشؤون الاقتصادية ويتحررون قدر الممكن من امكانية الخضوع اقتصاديا لها. وكلما اختلت العلاقة بين هذين الأساسين ، كلما قاد ذلك الى الاخلال بالحريات الاقتصادية الاساسية للإنسان وبالتالي الى ازمات واختلالات اقتصادية شتى تزرع في محصلتها المقومات الكفيلة بتثبيت المجتمع المدني.

وانطلاقاً من الاعتبارات المذكورة اعلاه يمكننا ملاحظة ذلك الدافع الخاص والاستثنائي لما شهدته اليمن من تغيرات مفاجئة في المواقف المتعارضة لقادة شطريها السابقين ، ولما ترتب عنها لاحقا . فالغموض والمحاذير بشأن دوافع واتجاهات الخيار الديمقراطي مصدرها دوافع واسلوب انجاز مشروع الوحدة ، الذي تم باتفاقات واجراءات كانت في شكلها ومضامينها أقرب الى صفقات الصلح المؤقت بالمساومات السياسية والحلول الوسط منها الى ابرام عهود جادة يترتب عنها تحقيق انعطافات تاريخية وخالدة ، وذلك ما عزز اعتقاد البعض بأن



الطرفين اضطررا للقبول بالوحدة المشفوعة بالديمقراطية تحت ضغط (( فقدان السريع للشرعية والوضع الاقتصادي السيء في كل من الشطرين )) ولم يكن خيار الوحدة أكثر من ((طريقة مرغوبة للخروج من المعضلة الاقتصادية ومن فقدان الشرعية السياسية<sup>(٥)</sup>)).

كما أن تجنب الخوض في اتفاقات حول طرق ووسائل تعزيز واصلاح البنية الاقتصادية للنظام الوليد كان مؤشرا واضحا بأن المجتمع المدني المرغوب في اقامته ، وبالتالي الضمانات الفعلية للحريات الاقتصادية ، هي امور لم تكن مطروحة في جدول اعمال الوحدة على نحو جدي ، ويمكن تفسير تجنب الطرفين الخوض في الضمانات المتعلقة بالأسس والضوابط الاقتصادية للنظام الجديد ، بعدم فقدان الأمل في ان تسمح معادلة الوحدة لأي منهما "باستيعاب الشريك الاخر"<sup>(٦)</sup> واستعادة سيادته ونهجه الاقتصادي الذي كان يفرضه في السابق. ولعل ما يدعم هذا التعليل أيضا هو طابع المساومة الذي تميزت به نصوص كثيرة من دستور الدولية الموحدة نفسه ، وهي النصوص التي اشتملت في الجانب الاقتصادي بالذات على العديد من الصيغ المتناقضة والقابلة لتفسيرات متعارضة<sup>(٧)</sup> وبدت كأنما أريد لها أن ترضي كبرياء الطرفين اكثر من ان تلبى احتياجات النظام الديمقراطي وترسي أسس وآليات اقتصادية واقعية لبنائه.

وقد جاءت مثل هذه الوقائع لتعزز القناعات والتقديرات التي ترسخت لدى البعض ، والقائلة باستحالة الحكم في بلاد كاليمين - حيث لا يزال المجتمع المدني غائبا - إلا من خلال التسلط ، فقد أكد هؤلاء على أن ((اخفاق التجربة الديمقراطية في اليمن بعد اربع سنوات من توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي لم يكن مفاجئا للمراقبين العرب والغربيين الذين كانوا يجادلون طوال الوقت على الحاجة الى يد قوية لحكم المجتمعات القبلية المتخلفة ، التي تفتقر الى

"التمدن" اللازم للتعددية وحكم القانون<sup>(٨)</sup>)). وهناك سلسلة من الاحداث والوقائع التي تتابعت خلال التسعينات لتؤكد بان الكثير مما اتخذ من اجراءات وما أقر من تشريعات للأخذ بالنهج الديمقراطي او للإصلاح الاقتصادي قبيل وبعد انجاز عملية توحيد الشطرين ،كانت بمعظمها شكلية وتفتقر اما للمضامين الديمقراطية الفعلية أو للإرادة الصادقة المؤهلة لتطبيقها وللدفع بها خطوات أبعد . وبإمعان النظر ايضا فيما آلت اليه ملابسات الخلاف السياسي ،وتداعياته الى صراع مسلح بين طرفي اتفاق الوحدة اضافة الى ما عانته الممارسة الديمقراطية لاحقا من تراجع ومن ابتسار وتشويه، وصل حد التضيق المكشوف لصلاحيات واستقلالية المؤسسات وهيئات الحكم المحلي لصالح تعزيز المركزية وتوسيع صلاحيات الحاكم ، كما جسدتها المقترحات الاخيرة لمحاولة تعديل الدستور<sup>(٩)</sup> وما سبقها من تعديلات دستورية وقانونية ، فإنه سيكون من السهل علينا استيعاب وتعليل دوافع ومضامين أي تعرجات واخفاقات في مجرى التحول الديمقراطي الصعب الذي بدأتها وستعيشه التجربة اليمنية طويلا كما يبدو.

فذلك النمط من الديمقراطية لم يفرض بالاعتماد على "قوة المجتمع المدني المحلي" أو على "ظهور ارادة عامة" أو "قوى منظمة كانت ترفع راية الديمقراطية في برنامجها" منذ وقت مبكر بقدر ما تم تبنيها فجأة في ظل ظرف دولية ضاغط "كثمرة للضرورة وليس للإرادة" وعن طريق "ابرام صفقات او موائيق بين القوى الفاعلة الرئيسية الموجودة على المسرح السياسي ، بغض النظر عن ارتباطها بالقيم والقواعد الديمقراطية"<sup>(١٠)</sup> ولعل "المزايا الاقتصادية للأخذ بالديمقراطية" كانت احد الرهانات الاساسية التي جرت محاولات اختبارها بمنطق برامجاتي صرف، في محاولة لمواجهة الازمة الاقتصادية والخروج من النفق المظلم للنهج التنموي الذي كان سائدا في الشطرين . لقد كان الطرف

الاساسي في محاولة السير المحتمل لليمن في الطريق الديمقراطي (كما توقعه غسان سلامه للدولة الاستبدادية وللقوى ذات التراث البيروقراطي)، كان ذلك الطرف هو "الدولة اكثر منه الفرد أو المجتمع المحلي أو الأمة أو الطبقة أو السوق"<sup>(١)</sup>. وقد قامت فعلا هذه الدولة بمحاولة اختصار الطريق، صوب الديمقراطية على ذل النحو المبستر الذي موهت عبره أهداف جهازها البيروقراطي وعصبياتها التقليدية في استباق التطور الطبيعي للمجتمع وتكييف احتياجاته بأسلوب استبدادي، تتأمن معه امكانية الاحتفاظ بمواقع السيطرة على أجهزة الدولة الموحدة.

## 2. الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني : تناقضاتها وأثارها التنموية .

في مضمون فهمنا للأسس الاقتصادية للمجتمع المدني أبرزنا أساسية المحوريين، الذين ينبغي ان يترتب عنهما : تأمين الملكية الخاصة ، المدعوة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعظيم الثروة ، الى جانب تأمين الموارد الاجتماعية الكافية لحماية حريات وحقوق الانسان الاساسية.

لكن عملية تكامل وتوازن هذين الأساسيين في الواقع العملي ، هي مطلب ليس من السهل بلوغه، بنفس تلك السلاسة النظرية التي يحلو للساسة والحكام عادة استخدامها ، عند التعبير عن مدى اخلاصهم لمبادئ الديمقراطية الاقتصادية او عن استعدادهم لتبني سياسات اقتصادية لتحقيقها . ومن واقع التجربة اليمنية سنحاول تتبع هذه المفارقة من خلال مدى تجسيد اهم الشعارات او الاهداف السياسية بشأن تأمين الحريات الاقتصادية للإنسان بغض النظر عن موقعه الاجتماعي وتأثيره السياسي والاقتصادي . فهذه الحريات بمحصلتها انما ترسي الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني بمفهومه الذي سبقت اشارتنا اليه.

لقد كان عادة ما يتم تلخيص مؤشرات هامة للتنمية الاقتصادية في تجربة الشطر الجنوبي من اليمن ، ذي التوجه الاشتراكي ، بالتأكيد على الافراط في تدخل الدولة ، في الحياة الاقتصادية بملكيته لجزء هام من وسائل الانتاج في مختلف القطاعات وبسيطرتها على التجارة الخارجية وجزء من التجارة الداخلية وتحديدها للأسعار ومركزتها لتخطيط النشاط الاقتصادي والاستثماري ... الخ وعند محاولة مطابقة مثل هذه المؤشرات مع متطلبات المجتمع المدني بأسسه وحرياته الاقتصادية ، نجدها ظاهريا تعبر عن طموح تغليب وتعزيز أساسه الثاني على حساب الاساس الأول ( أي تأمين موارد بيد الدولة للحرية الاجتماعية والاقتصادية للإنسان) .

وبالمقابل كان يجري اختصار المضامين الأساسية لملامح التنمية الاقتصادية للشروط الشمالي ، ذي التوجه الرأسمالي ، بحماية الملكية الخاصة وتشجيع المبادرة الفردية والمشروع الخاص وسيطرة ( أو مشاركة ) رأس المال الخاص في ملكية الجزء الأهم من وسائل الانتاج في مختلف القطاعات ، إضافة الى قدرة الفرد على تغطية جزء أكبر من احتياجاته الأساسية دون اعتماد على الدولة . ولعلة من الواضح أن مجمل تلك المضامين تعكس طموحا لتعزيز الأساس الأول من الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني ، على حساب الأساس الثاني (أي تعزيز الملكية الخاصة كشكل محوري لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعظيم الثروة ) .

وعند البحث عما ولده اكثر من عقدين من التنمية الاقتصادية لكل شطر على صعيد الحريات الاقتصادية المرسوخة لمضامين المجتمع المدني، نجد أن كلا التجريبتين لم تفلحا أو تتأهلا لإبراز ذلك القدر من مميزات نظاميهما ، الجديرة بتحقيق الحد الأدنى من تكامل الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني، أي الحد القادر على اظهار افضلياتها الفعلية في ضمان الحريات الاقتصادية للمواطنين . فالخيار الرأسمالي لم يستطع أن يخطو بالمجتمع خطوات جادة صوب تحقيق الحريات المدنية الاقتصادية والسياسية وغيرها ، نتيجة لعجزه اصلا عن ارساء نظام متكامل لاقتصاد السوق الجدير بالإدارة الأكثر كفاءة للموارد وتحقيق التوازن المطلوب في العلاقات الاقتصادية، وبالتالي فإن سيادة وتشجيع الملكية الخاصة والمبادرة الفردية مع عدم الخضوع لحد أدنى من قواعد اقتصاد السوق وضوابطه الاجتماعية يجعلها عاجزة عن أن تتحول الى اساس مأمون للمجتمع المدني فتغدو الحاجة - في وضع كهذا- الى شكل مكمل من تدخل الدولة أمر لا مناص منه .

أما الخيار الاشتراكي فتأكيده على التركة الانسانية لتقييم الاشتراكية ، ومحاولة اعتماده على نشاط الجماهير فيما يسعى لتحقيقه من عد اجتماعي ، عبر تركيز

---

مبالغ فيه ومتسارع للملكية في يد الدولة ،انما خلق بذلك اشكالا عقيمة وغير فعالة للتنظيم الاجتماعي لشئون الاقتصاد ، في ظل ظروف التخلف التي تعيشها البلاد. وفي الوقت الذي قيدت مثل تلك الاجراءات روح المبادرة ، وامكانيات اسهام مختلف فئات المجتمع في النشاط الاقتصادي ،وجمدت الحافز الاقتصادي اللازم للنهوض والتقدم ،انما قادت انحرافات وتشويهات لجوهر القيم الانسانية للاشترابية . وكان هذا يعني في المحصلة قمع وتضييف للحريات الاقتصادية وللأسس التي ينبغي ان يركز عليها المجتمع المدني ، وذلك يما يقود في الوقت نفسه الى محاولة الاعتماد على بعض من أشكال التنظيم الاجتماعي للحياة الاقتصادية والاجتماعية ،التي طورها النظام الرأسمالي نفسه وأثبتت أفضليتها من خلاله. وذلك الوضع بما قاد اليه من محصلة تنموية متواضعة وما كان ينبئ به من أفاق اقتصادية غير مأمونة إنما شكل دافعا أساسيا أوصل الشطرين ، معا كما سبقت الإشارة الى قناة بإمكانية باعتماد مشروع "الوحدة الديمقراطية" مخرجا عمليا وفعالا للهروب من الأزمة الاقتصادية وتبعاتها .

إلا أن مردودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لفترة ما قبل الوحدة ، ينبغي ألا ينظر إليها فقط من زاوية عدم تكامل أسسها الاقتصادية ،على نحو يؤهلها لإفراز مستويات متقدمة من الحريات الاقتصادية وغيرها من الحريات المدنية . فما نجم من اختلالات وعدم توازن في دور وكفاءة كل من الدولة ورأس المال الخاص، طوال فترة تزيد عن عقدين كاملين - ولن كان قد كرس فعلاً نظامين اقتصاديين مختلي البنى ويحتاجان الى إصلاحات بنوية عميقة - إلا أن ما ترتب عن استثمارات الدولة الاساسية في البنية التحتية والخدمات كانت له مردودات تنموية ملموسة في عدد من المجالات وخاصة الاجتماعية والثقافية . وهذه مؤشرات لها مدلولاتها وأثارها المباشرة على الحريات المدنية ، التي لا شك وأنها خطت قدما

---

طوال نفس الفترة متأثرة بما تحقق مثلا على صعيد تطوير وتأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمياه النقية والكهرباء والمواصلات والاتصالات .... الخ . والملفت للنظر أن الكثير من التعارضات التي ظهرت في نهج الشطرين اقتصادياً وسياسياً . قد تولد عنها في حالات كثيرة ( ووفقاً لإحصائيات وتقديرات متعددة ) مردودات لا تختلف كثيراً في محصلتها النهائية ، فكثير من مؤشرات التنمية الاجتماعية والانفاق الحكومي وغيرها لنفس تلك الفترة متقاربة<sup>(١٢)</sup>، وقد عكست بمجملها ذلك المستوى المتواضع من الحقوق والحريات المدنية بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والتي تأثرت سلباً بطبيعة العلاقة المتناقضة بين الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني.

كما أن مرحلة الثمانينات التي بدأت فيها ميول كلا الشطرين نحو مواجهة الأزمة الاقتصادية بتبني بعض الإصلاحات ، قد شهدت لجوء كل شطري في محاولته الإصلاحية الى الاجراءات المتعارضة مع نهجة والتي يركز عليها الشطر الاخر . ففي الجنوب، وبصدور قانون تشجيع الاستثمار عام ١٩٨١، بدأ الموقف من القطاع الخاص يزداد مرونة ، فأتيح له فرص أوسع وأكثر تشجيعاً للاستثمار، خاصة الاستثمار القائم على أساس مختلط وقد ظهر تنامي دور القطاع الخاص على نحو ملحوظ في مجال الانشاءات، حيث وصلت حصته في تنفيذ المشاريع الإنشائية للخطة الخمسية الثانية الى حوالي ٥٧%<sup>(١٣)</sup> . أما في الشمال ، فبعد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وفي الاحتياطي النقدي منذ عام ٨٢ وما تلاه ، لجأت الحكومة الى عدد من الاجراءات المعززة لتدخل الدولة الاقتصادية حيث أن الحكومة "ألغت الحرية الاقتصادية وحضرت مؤقتاً كل الواردات ومنعت تماماً استيراد الخضار والفواكه وفي أواخر عام ١٩٨٦ أوقفت محلات الصرافة وسيطرت على اسواق النقد وأوقفت المشروعات الاستثمارية الجديدة"<sup>(١٤)</sup>

وهذه المفارقة تبين بوضوح حالة عدم استقرار وتوازن العلاقة بين الأسس الاقتصادية للمجتمع ، والتي ظلت محكومة بعصبية وديماغوجية الموقف السياسي- الايديولوجي ، وهو الموقف الذي شكل محور أزمة التنمية وتسبب في الانهيار الاقتصادي اللاحق . وعندما حاول الساسة اللجوء الى تلك الاصلاحات الاقتصادية والجزئية في الثمانينات كان من الطبيعي ان تبقى مجرد اجراءات يائسة للرميم والمعالجة السطحية اللازمة، طالما ولم تتخذ بعدا اعمق لمحاولة الوصول إلى جذور الأزمة اقتصادياً ، مع اقترانها بإصلاحات سياسية شاملة وجدية لا تقف عند حدود الاستبدال الشكلية للشعارات أو إعلان الرغبة في قبول توجيهات فكرية أو سياسية بديلة . وذلك ما يفسر أيضا الأسباب التي جعلت من التحول الوجداني (الذي بدا واسعا من حيث شكله وأبعاده السياسية) عاجزا عن بلوغ التوازن والتكيف المطلوب لأسس المجتمع الاقتصادية ، التي كان ينبغي لها ليس فقط ان تعزز الحريات الاقتصادية على نحو واسع ، وانما أيضاً ان تقود الى معالجات واقعية وفعالة للزمن الاقتصادية وللاختلالات الهيكلية التي ولدتها . لقد كان مجرد الاعلان عن قيام دولة موحدة بمضامين سياسية واقتصادية- ديمقراطية وحديثة اجراء يحتاج الى ارادة سياسية حقيقية ، تدعمها قوى اجتماعية مؤثرة وقادرة على تحويل الاعلان الى أفعال في الواقع .

---



### 3. المهدات الاجتماعية - السياسية للحراك الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي .

كانت الاجراءات التي أنعشت الحياة السياسية وحرية التنظيم والتعبير، قبيل وبعد إعلان الوحدة اليمنية، قد حيرت الكثيرين بشأن الدوافع والضمانات الفعلية للتحرك صوب التحرر السياسي والديمقراطي.

فهناك الكثير مما مارسه نظاما "الشمولية والاستبداد" بالأمس القريب، يتحول اليوم في نظر نفس رموزهما الى قيم وسلوكيات وسياسيات مستهجنة، ويغدو هؤلاء من أكثر الدعاة المتحمسين للديمقراطية البرلمانية، بما تعنيه من تعددية حزبية وتداول سلمي للسلطة وإقرار بكافة الحقوق المدنية للإنسان ... الخ .

ولم يبدأ **الغموض المشوب بالتفاؤل** بالتبدد التدريجي إلا بعد مرور اكثر من عام من عمر الوحدة ، عندما اخذت اتجاهات ومؤشرات أكثر واقعية للتطور السياسي تفرض نفسها تدريجياً في مجرى المحاولات لوضع قواعد "المبادرة الديمقراطية"، وتحديد الهامش الذي سيتضح بمقتضاه حجم الفئات الاجتماعية ومدى مشاركتها الفعلية في وضع تلك القواعد . فبظهور الهامش الديمقراطي الذي سلم به الحكام طواعية (لحسابات قد تتفاوت فيما بينهم في مدى تقاطعها مع مضامين الديمقراطية) ، وفي ظل التوازن السياسي وتوازن الحكم الذي فرضه اسلوب تقاسم السلطة بين طرفي الوحدة ، كان من الصعب الاستمرار طويلاً في كيل الوعود التنموية باعتماد الخطاب السياسي الديماغوجي الذي جرت العادة على ترويض وتخدير الشارع بواسطته، كما كان من الصعب احتواء وتأجيل الخلافات التي لا بد من ظهورها بين طرفي الائتلاف الحاكم، تجاه القضايا الهامة التي أجلت عمداً أو "قهراً" أثناء مساومات التوقيع على الاتفاقيات الوجدوية، وكانت الأسس الاقتصادية للنظام الجديد فعلاً ضمن القضايا التي تمحورت حولها، الخلافات بشأن اسس بناء الدولة الحديثة وصلاحيات هيئاتها المركزية والمحلية.

لكن الذي اتضح حينها ، ان اساس الانقسام والخلاف لم يكن اجترار أو تمحورا حول المضامين الأيديولوجية الاقتصادية والسياسية لنظامي الشطرين السابقين ولم يتولد اصطفااف اجتماعي – سياسي يوحى بذلك التقسيم الشطري.

وحتى اندلاع حرب ٩٤ بين الطرفين على ذلك النحو لم يدلل على وجود ذلك الاصطفااف الشطري ، لأن كثير من الدوافع والأسباب الأخرى (التي لا مجال لتفصيلها هنا) – وفي مقدمتها عدم الخوض الجدي في توحيد المؤسستين العسكرية والأمنية السابقتين – هي التي فرضت ذلك النمط من المواجهة المسلحة بين الجيشين الشطريين السابقين . وهناك الكثير من المؤشرات والدلائل على ان اصطفااف المصالح الاقتصادية على الاساس الايديولوجي الشطري السابق ، كان خارج دائرة الصراع المحتدم ، وأن اصطفااف من نوع اخر تماما هو الذي فرض نفسه وترتبت عنه توازنات جديدة للمصالح ، هي التي حسم بموجبها مجرى الصراع السياسي والعسكري ثم التوجيهات اللاحقة لبناء الدولة الموحدة.

لعل من أهم افرزات الهامش الديمقراطي خلال الأعوام الأولى من عمر الدولة الموحدة هو تسريع عملية الفرز الاجتماعي والسياسي بين القوى الفاعلة داخل ائتلاف الحكم وخارجه ، واذا كان قد تعذر من خلال المعركة السياسية الاولى – للاستفتاء على الدستور – ظهور اصطفااف اكثر وضوحاً للقوى السياسية الفاعلة ، ببقاء حزب الإصلاح منفرداً في موقعه المعارض لبعض نصوص الدستور ، فإن عملية فرز القوى اخذت في التبلور التدريجي خلال العامين اللاحقين. وكانت بوادر اختبار القوى ضمن ائتلاف الحكم ومحاولة الاصطفااف وفقا للمصالح والمواقف المتعلقة ببناء اسس حديثه للدولة الموحدة ، قد ظهرت اثناء إعداد "برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري" ، حيث استطاع انصار تأسيس مجتمع مدني وتحديث مؤسسات الدولة من الاجتياز الناجح

---

للمرحلة الأولى من إعداد صيغة البرنامج ، حيث تبنته الحكومة وأقره مجلس النواب في ديسمبر ١٩٩١ متضمنا الكثير من النصوص المبشرة "في حالة إمكانية تنفيذها" بإصلاح وإعادة بناء أجهزة ومؤسسات الدولة على أسس أكثر حداثة . ورغم شمولية البرنامج لمختلف الجوانب المتعلقة بإعادة تأسيس الدولة الحديثة ، فقد أولى اهتماما مكثفا للجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية وعكس قدرا من التوازن والحرص على مراعاة المصالح الاجتماعية المعارضة.

ورغم تأكيده على أن "ضعف البنى الاقتصادية والاجتماعية ، تجعل من وظيفه الدولة قائمه على توفير القاعدة الأساسية وتعزيز رأس المال الاجتماعي وتنميته بما يخدم تطور الاقتصاد وتكامل عمليات التنمية... وبأن الدولة لن تتولى إلا الوظائف التي من غير الممكن ان يقوم بها اي قطاع غير الدولة..."<sup>(١٥)</sup> فقد اعتبر البرنامج ان ذلك ينبغي ان يتم "باتجاه التحرير التدريجي للاقتصاد، وفي اطار مفهوم جديد تترتب عليه قواعد جديدة للعلاقة بين القطاعين ( العام والخاص)، والذي يعني اعطاء الأخير دورا أكبر ومتدرجا في تحمل مسؤولية البناء الاقتصادي والثقافي في عملية التنمية بصوره عامه"<sup>(١٦)</sup> ، كما حرص البرنامج على تأكيد الصيانة الكاملة للملكية الخاصة وحماية الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين من أي تصرف يمس هذا الحق المكفول لهم في الدستور ، ودعم المبادرة الذاتية وتشجيع المشاركة الواسعة في كل المجالات وبدون استثناء وتحقيق المعاملة المتساوية والعادلة بين المشتغلين في المجال الاقتصادي والتجاري والمالي"<sup>(١٧)</sup> .

ومع ان نصوص البرنامج اجمالا لم تظهر تحيزا او تطرف في تعاطيها مع الأسس الاقتصادية لبناء الدولة ولم تطفو الى السطح خلافات معلنة بني الاطراف المعنية بشأنها، خاصة أثناء إعداد البرنامج ومحاولات البدء بتنفيذه ، إلا أن تجميد

البرنامج عمليا وعجز أنصاره عن تحقيق خطوات عملية في طريف التنفيذ، رغم اقرار مجلس النواب له، كان مؤشرا واضحا على ان اصطفا مضافا مدعوما بنفوذ قوي جدا ضمن ائتلاف الحكم، قد استشعر بمخاطر محدقة ستطال نفوذه ومصالحه، فبدأ مقاومة أكثر وضوحا وعلاوية لجهود التحديث. ومع هذا فدرجة الوضوح وفرز القوى لم تصل بعد الى مستوى التحديد الملموس لأسباب المقاومة أو للمصالح التي تجري الدفاع عنها، لكن الواضح أن مجرد الخوض الجدي في مسألة الاصلاح بدلة بتوثيق اتجاهاته وأسسه، ناهيك عن شموليته وملاسته لجوانب حساسة في تنظيم شئون هيئات الدولة وصلاتها واعادة بناء مؤسساتها المدنية والعسكرية على أسس وطنية.

كل ذلك كان كفيلا بدق ناقوس الخطر لان البرنامج بمحصلته كان بمثابة محاولة تغيير لأسس النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعزيز دولة القانون، من خال تفعيل عمل مؤسساتها السياسية والدستورية واطلاق آلية دورها الرقابي في الحياة السياسية وفي ادارة شؤون الدولة، بما في ذلك الرقابة على عملية صناعة القرار السياسي وعلى كيفية تنفيذه، وعلى نحو يؤمن أيضا رقابة دائمة وتلقائية، رسمية وغير رسمية، على مكامن وبؤر الفساد في مختلف الاجهزة والحلقات الادارية، وقد كان طبيعيا ان يتعذر الخوض في عملية التنفيذ الفعلي لمثل هذا النمط من الاصلاحات، كون التوازنات الاجتماعية - السياسية في اطار حلقات القرار السياسي الحاسم لم تكن تعمل لصالح التيارات والنخب المناصرة للإصلاحات الواسعة، بقدرما تعمل لصالح قوى أكثر سطوة وانتفاعا مما هو قائم وهي التي تشكل الاصلاح ضررا مباشرا بمصالحها ونفوذها، وفي مقدمة هؤلاء قمة الهرم البيروقراطي وبعض العصابات المهيمنة مدنيا وعسكريا . ولأن طبيعة الإصلاح المطلوبة لبنة النظام الاقتصادي - الاجتماعي، متعلقة مباشرة بترسيخ

---

فعلي للكثير من الحريات المدنية وفي مقدمتها الحريات الاقتصادية، فإن ضمانات انجاح عملية الإصلاح كانت مرتبطة بمدى تأثير وفعالية شرائح واسعة من قوى المجتمع المدني ، باعتبارها المنتفع الأهم من تبعات الإصلاح الجذري والشامل. فبقدر تمكن هذه القوى من أن تتحول الى عامل ضغط له تأثيره المباشر على مصدر صناعة وتنفيذ القرار السياسي، بقدر ما كان ممكنا ان تنتهياً شروط الاخلال بالتوازن الاجتماعي - السياسي المناهض للإصلاحات ، لأن الرهان على نجاح الإصلاحات سيستمد نفوذه من قوى عاملة على الارض ومحلية ،بدلاً من التعويل على الظروف الخارجية والدولية او على بعض شروط وضغوط مؤسسات التمويل الدولية، التي لا يمكن أن تفرض شيئاً يخلو من مصلحة مباشرة لها، أو يترتب عنه إضرار مستقبلي بمصالحها . لذلك فإن التداعيات اللاحقة للخلاف ترتب عنها انفراط عقد التحالف بين صانعي اتفاق الوحدة لتبرز على اثره التحالفات المتمرسه خلف مصلح أكثر تحديداً وابتعاداً عن تكتيكات المراحل المبكرة للوحدة . وخلال العام الذي سبق قيام حرب ٩٤ كانت عملية الفرز(على الأقل في الوسط الاجتماعي - السياسي الأكثر تفاعلاً وقرباً من المعترك السياسي) قد ازدادت تبلورا ، وأمكن حينها من تمييز الكتلتين الأكثر وضوحاً في مواقفها المتعارضة تجاه أسس وضمانات بناء الدولة الحديثة ، وفي الأساليب المستخدمة للتعبير عن ذلك .كانت الكتلة الأولى تضم كافة المتضررين من إعادة بناء الدولة على أسس حديثة وديمقراطية، وتشكلها الشرائح المنتفعة الى نحو مباشر أو غير مباشر من مغانم السلطة وآليات عمل هيئاتها واجهزتها البيروقراطية القائمة ، وهي التي لجأت لاستخدام مختلف أساليب المواجهة للتشبث بمواقعها والدفاع عن مصالحها ، بما في ذلك استثارة القوى والنعرات العصبية التقليدية والدينية مع العودة لإنعاش الترسانة الأيديولوجية لمرحلة الحرب الباردة ... وغيرها.

---

أما الكتلة الثانية المضادة فقد شكلتها قوى المجتمع المدني، على اختلاف تلاوينها وجذورها الاجتماعية والتي وحدها نزعتها نحو الحريات المدنية ومناهضتها لنظام الطغمة والتسلط الفردي والحزبي. كانت هذه الفترة بالذات قد ولدت تأثيرا وفعالية لهذه الكتلة لم يسبق له مثيل كما لم يتح تكراره لاحقا بنفس درجة الفعالية والنضج، فقد اتخذت الفعاليات الضاغطة لهذه الكتلة حينها أشكالا متعددة من خلال الصحافة والمؤتمرات السياسية والندوات والاعتصامات. كما استطاعت ان تفرض على طرفي الصراع في السلطة اسلوبا "مدنيا" في ادارة الخلاف من خارج إطار وسيطرة المؤسسات الرسمية، عن طريق لجنة "للحوار الوطني للقوى السياسية"، تولت صياغة الوثيقة الفريدة والتاريخية التي سميت "وثيقة العهد والاتفاق" ووقعتها مطلع عام ٩٤م كافة القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية الفاعلة وفي مقدمتهم قادة الأطراف السياسية للصراع الدائر، ملتزمين بتنفيذ مضامينها، وقد حرصت هذه الوثيقة على ان تحدد بمزيد من الوضوح (وبذكر آليات التنفيذ احيانا) أهم القضايا الكفيلة بإبراز حدود فاصلة لصلاحيات وممارسات هيئات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وإقامة حكم محلي بصلاحيات واسعة، وإعادة بناء قوات الجيش والأمن وربطها مباشرة بالحكومة وتحرير أجهزة الإعلام من السيطرة المطلقة للدولة، إضافة الى مواجهة الاختلالات الامنية وإعادة تموقع قوات الجيش. وفي الجانب الاقتصادي والمالي حرصت الوثيقة على تحديد اتجاهات فرض اللامركزية في ادارة الشؤون في اطار سياسة الحرية الاقتصادية كما فرزت الموارد السيادية عن الموارد المحلية، وأكدت أن الدولة منذ قيامها مفتقدة لساسة اقتصادية مالية محدودة، فرغم الإعلان عن سياسة الحرية والاقتصادية إلا أن "تلك السياسة لم تستكمل حلقاتها لتمكين الاقتصاد من النمو في اطارها"<sup>(١٨)</sup>، فكان لا بد من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي

حددت الوثيقة بعض الاتجاهات الهامة لمواجهة ولإصلاح الأوضاع الاقتصادية عامة ، وفقا لضوابط سياسة الحرية الاقتصادية .

كان حجم الاجماع الشعبي على هذه الوثيقة وخضوع السلطة للطريقة التي صيغت ووقعت بها ( في عمان ) ، بما تعنيه من حشد رأي عام داخلي وخارجي داعم لها، كان مؤشرا على ان أسلوبا مدنيا ، لم يكن متوقعا، قد فرض نفسه بالقوة ، لانتزاع حريات وأسس هامة لتحديث الدولة ومجتمعها المدني، وهو ما دق ناقوس خطر له مدلولات تنذر بعواقب يصعب على تلك القوى المعادية للمجتمع المدني وتحديث الدولة السيطرة عليها ، وذلك ما دفعها هذه المرة للتخلي عن رهانها السابق الذي اعتمدته لمحاولة الاحتواء "السلمي" والتدرجي للحراك الديمقراطي وقوى المجتمع المدني ، باستخدام نفس شعاراتها وانطلاقا من بين صفوفها . لقد كان من المهم التعجيل بتفكيك ذلك التلاحم الذي أظهرته قوى المجتمع المدني ، وإيقاف تبلوره اللاحق، الذي كان من المحتم - في حالة استمرار تمتعه بنفس تلك الظروف والحريات - أن يبلغ درجات أعلى في تقييد سلطات النخب البيروقراطية ويزعزع سيطرتها على جهاز الدولة . فكان لا بد اذا من البحث عن مدخل ملائم لتفكيك تلك القوى وتأتي ذلك فعلا باكتمال مقدمات وملابسات افجار حرب ١٩٤٤م المشؤمة . لقد شكلت تلك الحرب محطة انعطاف خطيرة في مسار العملية الديمقراطية وترسيخ مقومات المجتمع المدني ، فالكثير مما ترتب عنها وعن غياب التوازن السياسي - الاجتماعي السابق لقيامها ، قدم دلالات كثيرة، تكشف عن طبيعة ورموز وأهداف الأصطفاف المعارض لتوجهات تحديث الدولة على أسس أكثر ديمقراطية . فالأوضاع والسياسات التي تكرست منذ ذلك التاريخ جاءت متعارضة كليا مع اهداف وثيقة العهد وبرنامج الإصلاح الذي سبقها . بل ان مواقف السلطة والحكومات المتعاقبة لم تتردد في إبداء عداء مكشوف من

---

وثيقة العهد وما تضمنته من مطالب، رغم كل ما أظهرته أحزابها سابقا من مزایدات وادعاءات بتبني مطالبها. ولعل أبرز مثال على ذلك الموقف من الحكم المحلي بصلاحيات هيئاته وطرق انتخابها المحددة في الوثيقة.

فبعد تردد طويل أستمروا لأكثر من خمسة أعوام تم إصدارها لقانون متعارض تماما مع المطالب المثبتة في وثيقة العهد، وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى التي اشتملت على تعديلات دستورية، وقانونية، وعلى تكريس سياسات وممارسات خطيرة تتجه بمعظمها صوب تضيق الهامش الديمقراطي المرسخ لمقومات المجتمع المدني، أكان ذلك على صعيد عمل مؤسسات المجتمع المدني، السياسية وغير السياسية، أو على صعيد عمل هيئات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وذلك ما يؤكد البعض عند تقييم السلطة القائمة من الناحية العملية باعتبارها "نتاج لمؤسستي السلاح العسكرية والقبلية، وليس لمؤسسات المجتمع المدني، أثر يذكر في إنتاج هذه السلطة رغم المظاهر الشكلية للانتخابات، وقيام المجالس، وبيانات الأحزاب. والقرار النهائي في القضايا الأساسية هو رهين هذه السلطة، بالاشتراك مع القوى المتنفذة على المؤسسات التي أنتجتها"<sup>(١٩)</sup>.

والأن لنحاول ان ننظر بتحديد أكثر للدوافع التي جعلت مثل تلك الاتفاقات التاريخية والاصطفافات والصراعات الطامحة لإرساء أسس الدولة الحديثة ومجتمعها المدني، تحدث في وقت ظلت أكثر القوى مصلحة وارتباطا بتروسيخ تلك الأسس، مركونة في هامش الحياة السياسية وتفاعلاتها. والقوى التي نقصدها هي رأس المال الخاص أو القطاع الخاص أو من يسمى بـ "البرجوازية الوطنية" فمع أنه من الصعب جدا محاولة التعاطي مع مفهوم الأسس الاقتصادية للمجتمع المدني، دون الربط المباشر لهذه الأسس بدور واسع للقطاع الخاص، وبالمبادرة الفردية والملكية الخاصة وغيرها من المقولات المعبرة عن الحرية الاقتصادية



للفرد وحمانيته من الخضوع للدولة وتمكينه من اشباع حاجاته الأساسية دون الاحتياج اليها، مع ذلك كله ظل الوضع الهامشي، والملحق، والمكروا على التبعية للدولة أو للقوى المهيمنة، هو الموقع الأكثر تحديدا لدور تلك القوى في خضم التحولات والصراعات التي نحن بصددنا في اليمن.

ومع أننا لا نميل الى اعتبار هذه الفئة الاجتماعية كاملة التجانس من حيث منشئها، ومصادر وأساليب تنمية ثروتها، ومجالات نشاطها، واستعدادها لتبني مواقف أكثر وضوحا تجاه قضايا التحديث الديمقراطية .. ، إلا أننا قد وجدنا صعوبة في إبراز موقع فاعل وتميز لها ضمن اصطفااف قوى المجتمع المدني، فهي لم تستطع اقامة واجهاتها السياسية وقوتها لتنظيمية الخاصة بها، أو استغلالها الفاعل للمؤسسات غير السياسية للمجتمع المدني، أو من خلال تبنيها لفعاليات سياسية - اجتماعية معينة، أن تعبر عن موقف مستقل لها، كفئة لها رؤاها ومطالبها المحددة بشأن تحديث الدولة وترسيخ الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني .

هناك شريحة يمكن أن تنتمي أيضا الى هذه الفئة، لكنها أبدت وستبدي نشاطا متميزا في مقدمة الاصطفااف المضاد لترويج الديمقراطية ولتحديث مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، باعتبارها ((تكونت داخل المجال المباشر لنظام الدولة، وانصهرت فيها في حالات معينة، وأثرت في نهب المال العام، وباتت تشكل المعوق الحقيقي والمنافس الاول لنمو وتطور "البرجوازية الوطنية" وهي لا تستمد قوتها ونفوذها من خلال العلاقات السوق ومن حقوق الملكية التقليدية، بل من التحكم في مراكز القرارات الاقتصادية والسياسية ومن خلال موقعها المسيطر في قمة القيادة البيروقراطية - التكنوقراطية للدولة<sup>(٢٠)</sup>))، وبحكم الطبيعة المذكورة لهذه الشريحة فإن تقييم دورها لا ينفصل عن التقييم الذي أوردناه لموقف الدولة اجمالا، ولدافعها في تبني الخيار الديمقراطي.

وسنحاول هنا تتبع أهم خصائص مواقف الشريحة الأخرى، التي يفترض أن تكون أكثر اقترابا وتفاعلا مع جهود التحديث لمؤسسات الدولة والمجتمع. فمن أهم خصائص هذه الشريحة اعتمادها الأكبر على قدراتها الخاصة وعلاقات السوق في تنمية ثروتها وبراعتها من النهب المباشر للمال العام. وهي بذلك أكثر استعدادا للاعتماد على آليات السوق والمنافسة واحترام القانون في ممارسة النشاط الاقتصادي وتنمية ثروتها، دون الركون الى الطرق غير المشروعة او الاستقواء بمصادر النفوذ في أي من مؤسسات الدولة أو المجتمع. كما أنها أقل تمسكا واعتمادا على الولاءات والمصالح التقليدية : الأسرية او القبيلة أو المذهبية أو غيرها. لكن اكتسابها لتلك الخصائص والأفضليات يترتب عنه عواقب مختلفة تحول دون قدرتها على الاحتفاظ بالاستقلالية والتجسيد الخلاق لمواقف هذه الفئة كما تملئها مصالحها الفعلية.

فهذه الشريحة من اصحاب رأس المال الوطني، تعاني من ضعف نسبي في قدرتها وكفاءتها الاقتصادية يجعلها عاجزة، (أو غير مستعدة) للمخاطرة في ولوج مجالات الصناعات الارتكازية مثلا أو غيرها من الاستثمارات بعيدة المردود، الامر الذي يعزز الاعتماد الواسع على الدولة في تغطية ذلك العجز وبالذات في مجال البنية التحتية والصناعات الاستراتيجية... وغيرها، وبالنظر كذلك لتفشي مظاهر الفساد في تعاملات جهاز الدولة البيروقراطي واعتماد أساليب شتى للابتزاز المكشوف لأصحاب الاعمال، وإكراههم على قبول شروط مجحفة للاستثمار والنشاط الاقتصادي...، فان خبرة تعامل هذه الشريحة مع الدولة خلال أكثر من عقدين، قد ولدت نوعا من التشابك لمصالحها مع مصالح الدولة، بهيئتها واجهزتها المختلفة، تخللته انماط ودرجات متفاوتة من الترويض التدريجي ومحاولات الإفساد لبعض رموزها المنفردين تارة، أو تبادل المنافع معها كفاءة

---

متحدة تارة أخرى. وذلك ما قد يفسر مثلا، قبول رموز عدة من ممثلي هذه الشريحة بشعر مواقع شكلية في قيادات الاحزاب الحاكمة، لا تتمكن عبرها من فرض مواقف وسياسات مجسدة لمصالحها الواسعة وبأفقها الاستراتيجي، بقدر ما تؤكد استعدادها للتنازل عن ممارسة دور سياسي مستقل يتعارض مع توجهات الدولة.

ولعل المغنم الاساسي الذي يمكن لهذه الشريحة الحصول عليه كمقابل هو ((قيام الدولة بتطويع العمال من خلال المزج بين منافع الرعاية الاجتماعية والقمع السياسي))<sup>(١١)</sup> وهو مغنم لا ينسجم من حيث أفاقه مع مصالح وقيم هذه الشريحة الأكثر انسجاما مع الحريات والحقوق المدنية.

والملفت للنظر أن هذه الشريحة تنتقاد من حيث تدري أو لا تدري أحيانا لبعض من السلوكيات والمواقف التي قد يفسرها البعض كتكتيكات أنية غير دقيقة، وقد يرى فيه آخرون تقریطا مقصودا بمصالحها الاستراتيجية لصالح مكاسب أنية ضيقة. ولعل مثل هذه المواقف هي التي قادت مثلا بعض المهتمين من الباحثين الاجانب الى ادراج اثنتين من البيوتات الاكثر بروزا ضمن هذه الشريحة هما بيت هائل سعيد أنعم واخوان ثابت، ضمن تحالف القوى المحافظة من "الاخوان المسلمين ومجموعات، دينية متشددة برئاسة الشيخ عبد المجيد الزنداني وكبير مشايخ تجمع حاشد عبد الله بن حسين الأحمر"<sup>(١٢)</sup>. وهو تقييم غير دقيق ولا منصف لهذين الرمزين، ومع انه ورد استدراك غير مباشر له في نفس البحث بإشارة الى عدم تجانس هؤلاء مع آخرين من الرموز التقليدية والى استغراب بعض الناس من تحالفها ... لكن التقييم من حيث المبدأ لم يأت من فراغ كلي، ولا بد أن بعضا من المواقف غير المحسوبة قد بررت الوصول اليه. وإذا ما حاولنا التسليم بأن مثل الظروف التي ذكرت - ويعمل في ظلها هؤلاء من، أصحاب رأس المال الخاص

- فيها من الاجحاف والقساوة ما يفرض عليهم كرموز متفرقة القبول مكرهين بأنماط من العلاقات مع الحكومة وأحزابها ليتمكنوا من التعايش ووقاية أنفسهم من الممارسات التعسفية لبيروقراطية الدولة...، فهل يمكن التسليم بأن هذه الفئة بالذات كجماعة متكاملة، بثقلها ونفوذها وخبرتها الاقتصادية - الاجتماعية ، ستبقى أيضاً ولفترة طويلة عاجزة عن تنظيم قواها في كlotte موحدة تؤهلها للتعبير السياسي المستقل عن مختلف مصالحها؟؟ الإجابة على سؤال كهذا لا بد وأن تأتي بها الإفرازات والتداعيات اللاحقة لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي المتبناة منذ مطلع عام ١٩٩٥ م . وهي التداعيات التي لا بد لها من أن تدفع نحو تقاطع أكثر حدة لمصالح هذه الشريحة مع مصالح النخبة الحاكمة . فباعتبار هذه الشريحة مهياة أكثر من غيرها للاحتفاظ بمواقف أكثر نقاوة وحرصا على عدم التلوث بممارسات الفساد الرسمي وأنشطة وعلاقات السوق المشوهة ،فان الاتجاهات اللاحقة للتطور الاقتصادي لا بد وأن توصلها إلى مفترق طرق لا مناص منه مع النخبة الحاكمة حاليا ،بمن فيهم مصممي ومنفذي برامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذين لا يزالون يعتمدون القطاع العام ومواقع الهيمنة في السلطة، أساسهم الاقتصادي ومصدر نفوذهم السياسي - الاجتماعي. فهؤلاء قد يتمكنون من الاستمرار في التمرس خلف الشعارات الجوفاء للبيرالية الاقتصادية ومحاولة استنساخ ونقل سياسات "التكيف الهيكلي" بشكلها "المكرس لنمط مشوه من النشاط الاقتصادي"... والمنذر "بأسوا عواقب الاسواق الطليقة في خضم من تشوهات السوق"<sup>(٣)</sup>، إلا أن حرصهم الشديد على ابقاء الاصلاح المؤسسي محاربة الفساد أمورا محرمة ولا يجوز الخوض فيها، هو الذي يمكن ان يوصلهم ويوصل محاولاتهم الاصلاحية الى مفترق طرق يكرههم على تقديم التنازلات. أما انكشاف مواقفهم المتناقضة بشأن خصخصة القطاع العام ،كإجراء يفقدهم الأساس

الاقتصادي لقوتهم السياسية فقد عرى تدريجياً زيف الادعاءات التي استخدموها كمجر سلاح أيديولوجي مؤقت لحسم صراعهم السياسي مع قوة اليسار في مراحل مبكرة. والموقف لهذه النخبة تجاه الخصخصة لا يختلف عن موقف مثيلاتها في الدول العربية الأخرى حيث "تنجز الكثير من خطوات الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، حتى لو كانت أثارها مدمرة على المواطنين، لكنها تتباطأ وتتوقف فيما يتعلق بخصخصة القطاع العام"<sup>(٢٤)</sup>. وهو الأمر الذي بدد رهانات الكثيرين حول الدور الذي توقعوا ان تلعبه تلك النخب التي سارعت لتبني النهج الليبرالي. فما فرضته من سياسات اصلاحية ودشنت بها عصر الانفتاح الاقتصادي، واعتبرته مبشراً بخيرات الازدهار الاقتصادي المقبل، في حين لم يقدم سوى تبعات اجتماعية فاجعة، كان صورة حية لعجز سياسات "التكيف الهيكلي" عن ان تغدوا "استراتيجيات لإنعاش التنمية كما يدعى، ولو على أسس رأسمالية الطابع"... وبقيتها مجرد "سياسات لإدارة الأزمة لا توفر الشروط اللازمة للخروج منها"<sup>(25)</sup>. اذا فكل تلك المؤشرات لا بد لها ان تدفع نحو قدر من التفاؤل والرهان "الحذر" على دور متميز في درجة "مدنيته" لشريحة رأس المال الوطني الأكثر تفاعلاً مع متطلبات الإصلاح والتحديث لمؤسسات الدولة، والأكثر مصلحة واحتياجاً في انجاز عملية التحول نحو اقتصاد السوق بقواعده التنظيمية المتكاملة ومؤسساته المناسبة<sup>(٢٦)</sup> وهو رهان أيضاً على ان يقود ذلك التميز وتلك المصلحة هذه الشريحة الى السعي - ولو بخطى مترثثة - نحو إبراز دور اجتماعي - سياسي ، باستقلالية وتأثير كفيين بفرض مواقف من شأنها تبني اصلاحات اكثر واقعية وقدرة على خلق المنظومة المتكاملة من الضوابط القانونية والاقتصادية والسياسية لاقتصاد السوق ،وهي الأمور التي لا يمكن للنخب المهيمنة حالياً ان تفكر وتسعى نحوها.

## الهوامش

- 1 - انظر د/ عبدالقادر علي عبده . الابعاد الاقتصادية لاتفاقات الوحدة وممهدات تأسيس واصلاح النهج الاقتصادي للدولة اليمنية الموحدة . ورقة عمل مقدمة لندوة الوحدة اليمنية والمغيرات في الدولة والمجتمع ٢٧- ٢٨ ٢٠٠٠ م ص ١٧ .
- 2 -أباكلين ل أي محرر دراسات في الاقتصاد الانتقالي موسكو فيستات انفورم ١٩٩٧م باللغة الروسية س٧٥
- 3 -لمزيد من التفصيل حول مفهوم المجتمع المدني ،ومؤشراته انظر حسنين توفيق ابراهيم بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية في كتاب المجتمع المدني ،في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ببيت مركز دراسات الوحدة العربية سبتمبر ١٩٩٢م ص ٦٩٤
- 4 -أباكلين ل أي محرر دراسات في الاقتصاد الانتقالي مصدر سابق ص ٧٥
- 5 -اوروسولا براون اليمن حالة اخرى للتوحد في كتاب التحولات السياسية في اليمن بحوص ودراسات اليمنية ص ٦٢ . ١٥
- 6 -المصدر السابق ص ٦٨
- 7 -لزبد من التفصيل انظر د / عبد القادر علي عبده الابعاد الاقتصادية لاتفاقات الوحدة مصدر سابق ص ١٤ - ١٥
- 8 -شيل كارايكو بدايات المجتمع المدني ،في اليمن في كتاب التحولات السياسية في اليمن مرجع سابق ص ١٥٨
- 9 -انظر بهذا الشأن د/ محمد عبد الملك المتوكل مهزلة أم تاريخ لا ينقط صحيفة الشورى العدد (٣٣٨) ٢٠٠٠/٩/٣ ص ٣
- 10- غسان سلامة ، أينهم الديمقراطيون ؟ مقدمة كتاب : ديمقراطية من دون ديمقراطيون . سياسيات الانتعاش في العالم العربي والاسلامي . بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥م ص ١٠ ، ١١ .
- 11- المصدر السابق ص ٢٢
- 12- انظر بعض المقارنات الاحصائية بهذا الشأن في شيلا كارا بيكو التقاء الرأسمالي اليمنية والاشتراكية اليمنية في كتبا التحولات السياسية في اليمن مصدر سابق ص ١٨ - ٢١ ، ٣٠ -

- ٣٣- محمد سعيد ظافر التنمية اليمن تقويم التجربة وخيارات المستقبل في كتاب دراسات في الاقتصاد اليمني تحرير د/ احمد علي البشاري صنعاء مجلة الثوابت ١٩٩٦ ص ١٩ - ٣٤
- 13- عبد القادر علي عبده خصوصيات التطور الاقتصادي الاجتماعي للجمهورية العربية اليمنية دكتوراه باللغة الروسية موسكو ١٩٨٩ ص ٨٥ - ٨٦
- 14- نقلا عن شيلا كارابيكو النقاء الرأسمالية اليمنية والاشتراكية اليمنية مصدر سابق ص ١٧
- 15- برنامج بناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري المقر من مجلس النواب بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩١ صنعاء رئاسة مجلس الوزراء ص ٨٧
- 16- المصدر السابق ص ٤٦
- 17- المصدر السابق ٨٧
- 18- وثيقة العهد والاتفاق الصادرة عن اطراف حوار القوى السياسية لبناء الدولة اليمنية الحديثة ١٨ يناير ١٩٩٤ عدن منشورات الثوري ص ٢٧
- 19- د / محمد عبد الملك المتوكل اليمن الى أين المستقبل العربي العدد (٢٤٠) (١٩٩٩/٢) ص ٣٣ والرأي المذكور هنا للأستاذ المتوكل المؤكد على دور القبيلة في انتاج وعدم سلطة الدولة وعلى عدائهما معا للمجتمع المدني يبدوا متجاوزا كثير لتقييم سابق له ظهرت فيه القبيلة في اليمن اقدم المؤسسات المجتمع المدني ،كما وصفها حينذاك وكأنها متفردة بنامها الاجتماعي المباشر بدور خاص لها في حالة ادلجة دينيا ورأية السابق ورد ضمن تعقيب له على ورقة عمل مقدمة من الدكتور باقر النجار بعنوان المجتمع المدني ،في الخليج والجزيرة العربية والتعقيب منشور في كتاب المجتمع المدني ،في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مرجع سابق ص ٥٨٨ - ٥٩٣ وهناك ايضا مناقشة نقدية لذلك الرأي قام بها الاستاذ / عبد الباري طاهر ونشرها في صحيفة الثقافية العدد (٥٣) الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣م على الصفحات ٨ ، ٩
- 20- د / محمد الميتمي البرجوازية الوطنية والتنمية الصناعية في اليمن ورقة عمل مقدمة لندوة مقومات الاقتصاد الحر في الجمهورية اليمنية نحو استراتيجية وطنية للتصنيع ٢٨ - ٢٩ يوليو ١٩٩٦م صنعاء ص ٩
- 21- جون ووتر بوري امكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الاوسط في كتاب ديمقراطية من دون ديمقراطيين مصدر سابق ص ٨٣

- 22 - شيلا كارا بيكو بدايات المجتمع المدني ، في اليمن في كتاب التحولات السياسية في اليمن  
مصدر سابق ص ١٦١
- 23 -خادر فرجاني الحكم الصالح ورفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية والمستقبل  
العربي العدد ( ٢٥٦ ) ( ٦ / ٢٠٠٠ ) ص ١٩
- 24 -احمد السيد النجار الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية حالة مصر المغرب اليمن  
قضايا استراتيجية ص ١٦
- 25 -سمير أمين مقدمة كتاب المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية  
الجديدة ( ١ ) مصر . د / محمود عبد الفضل وآخرون مكتبة مدبولي القاهرة ١٩٩٦م ص ٩
- 26 -لمزيد من التفاصيل حول متطلبات وقواعد اقتصاد السوق انظر : د / حازم الببلاوي دور  
الدولة في الاقتصاد القاهرة درا الشروق ، ١٩٩٩م ص ١٠٧ - ١١٢ ، ١٣٩ - ١٤٥ .
-